

Distr.: General
18 March 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي

فيينا، 5 و 6 حزيران/يونيه 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت**

الاعتبارات القانونية والعملية ذات الصلة بالمسائل الإرشادية

المتعلقة بتسليم المطلوبين في ضوء العمل المتوقع في إطار آلية

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

فريق الخبراء الحكوميين العامل

المعني بالمساعدة التقنية

فيينا، 3 و 4 حزيران/يونيه 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة باستعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة

حالة تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أنشأ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال قراره 1/9، آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. ومرفق بالقرار إجراءات وقواعد تشغيل الآلية. وبعد مرحلة تحضيرية دامت عامين، أطلق مؤتمر الأطراف، في قراره 1/10، عملية استعراض الآلية. وترد في المرفق الأول بذلك القرار المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية.

2- ووفقاً للفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، التي تنص على أن يدرج مؤتمر الأطراف وأفرقتة العاملة عملية الاستعراض كبنود في جداول أعمالهم، بما يتوافق مع مجالات خبراتهم الفنية ودون المساس بالولاية القائمة لكل منهم، أُضيف بند يتعلق بعملية الاستعراض إلى جدول أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمساعدة التقنية والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي في اجتماعيهما الخامس عشر.

3- وتتضمن ورقة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة عن المسائل المتعلقة بالسنوات الأولى من عمل الآلية، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 شباط/فبراير 2024.

* CTOC/COP/WG.2/2024/1

** CTOC/COP/WG.3/2024/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



4- وعملا بالفقرة 12 من الإجراءات والقواعد، تتألف عملية الاستعراض من استعراض عام يُضطلع به في الجلسة العامة لمؤتمر الأطراف، واستعراضات فُطرية تنفذ من خلال استعراضات مكتبية. ويركز هذا التحديث المقدم من الأمانة إلى الفريقين العاملين على التقدم المحرز في الاستعراضات الفُطرية.

ثانياً - الأعمال التحضيرية والمزاوجة بين الأطراف المشاركة

5- يشارك في الآلية ما مجموعه 189 طرفاً على النحو التالي: 188 دولة ومنظمة إقليمية واحدة. ومشاركة هذه الأطراف في الاستعراضات الفُطرية تدريجية، حيث كان ثلث الاستعراضات يبدأ كل عام على مدى ثلاث سنوات، من عام 2020 إلى عام 2022.

ألف - سحب القرعة

6- عملاً بالفقرتين 17 و28 من الإجراءات والقواعد، قُسمت الأطراف إلى ثلاث مجموعات لبدء استعراض التنفيذ لديها على نحو متعاقب على مدى ثلاث سنوات متتالية. وجرى اختيار الأطراف المشاركة في الاستعراضات الفُطرية ونظرائها المستعرضين عن طريق سحب القرعة في الاجتماعات المشتركة ذات الصلة التي عقدتها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف فيما بين الدورات في بداية عملية الاستعراض دون خدمات للترجمة الشفوية. وتسري تشكيلات المزاوجة بين الدول الأطراف طوال مدة عملية الاستعراض، ما لم يطلب أحد الأطراف إعادة سحب القرعة. ويجوز للدول الأطراف أن تطلب إعادة سحب القرعة بما لا يتجاوز أربع مرات.

7- واختير، بسحب القرعة، 130 طرفاً للمشاركة في 62 استعراضاً في إطار المجموعة الأولى، و131 طرفاً للمشاركة في 63 استعراضاً في إطار المجموعة الثانية، و134 طرفاً للمشاركة في 64 استعراضاً في إطار المجموعة الثالثة. وبناء على طلب بعض الدول الأطراف إعادة سحب القرعة وفقاً للفقرتين الفرعيتين 28 (د) و(و) من الإجراءات والقواعد، نظمت الأمانة خمسة اجتماعات مشتركة للأفرقة العاملة بغرض إعادة سحب القرعة.

8- وقد عُمت النتائج المحدثة لسحب القرعة على الدول الأطراف ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي الخاص بالآلية⁽¹⁾.

9- ومنذ بدء عملية الاستعراض، أصبحت دولتان طرفين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية⁽²⁾، وأصبحت ثمان دول أطراف في الاتفاقية أطرافاً في البروتوكولات الملحق بها⁽³⁾.

(1) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/home.html

(2) انضمت بوتان وجنوب السودان إلى الاتفاقية في 20 شباط/فبراير 2023 و20 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التوالي.

(3) انضمت أندورا إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال في 21 أيلول/سبتمبر 2022؛ وانضمت بوتان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 20 شباط/فبراير 2023؛ وانضمت تشاد إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في 23 أيلول/سبتمبر 2022؛ وصدقت الصين على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وانضمت جزر القمر إلى بروتوكول تهريب المهاجرين في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، وانضمت إلى بروتوكول الأسلحة النارية في 4 حزيران/يونيه 2021؛ وصدقت ألمانيا على بروتوكول الأسلحة النارية في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛ وصدقت لكسمبرغ على بروتوكول الأسلحة النارية في 9 أيار/مايو 2022؛ وانضمت باكستان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

10- وعملا بالفقرة 9 من الإجراءات والقواعد، تنطبق الآلية على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وفي كل بروتوكول من البروتوكولات. ولعل مؤتمر الأطراف يود النظر في النهج الذي يتعين اتباعه لإدراج الأطراف الجديدة في الآلية، مثل الإطار الزمني لإتمام الاستعراضات القطرية من جانب الأطراف الجديدة والمسائل المتعلقة بالمزاوجة بين البلدان.

باء - حالة الترشيحات

11- عملا بالفقرة 18 من الإجراءات والقواعد والفقرة 5 من المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، يمثل ترشيح جهات الوصل والخبراء الحكوميين الخطوة الأساسية الأولى اللازمة للسماح ببدء الاستعراض القطري. ويتعين على كل دولة طرف أن تعين، في غضون أسبوعين من بدء الاستعراض، جهة وصل لتنسيق مشاركتها في الاستعراض.

12- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كانت الأمانة قد تلقت ترشيحات تخص 172 من جهات الوصل من 162 دولة طرف؛ وكان عدد جهات الوصل من النساء 53 (30,8 في المائة). وتنتمي أغلبية جهات الوصل إلى وزارة الشؤون الخارجية (48 في المائة)، بينما تنتمي 36 في المائة إلى وزارة العدل، و16 في المائة إلى وزارة الداخلية في البلد المعني.

13- وفيما بين الأطراف التي رشحت جهات وصل، اكتفت الأغلبية بترشيح جهة واحدة لتنسيق مشاركتها في جميع الاستعراضات القطرية، بينما رشحت نسبة 5 في المائة (8 دول أطراف) أكثر من جهة واحدة، تختص إحداها بشكل عام بالاستعراض القطري الخاص ببلدها بينما تختص أخرى بدور المستعرض المسند إلى بلدها في الاستعراضات الأخرى.

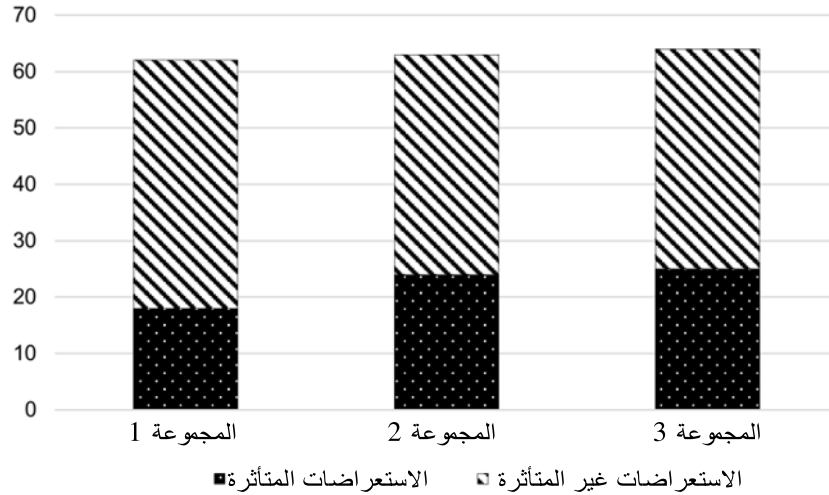
14- وقام ما مجموعه 41,3 في المائة (67 من 162) من الدول الأطراف، التي رشحت بالفعل جهات وصل، بتغيير جهات الوصل الخاصة بها على الأقل مرة واحدة منذ مشاركتها في عملية الاستعراض. وأدى هذا التبديل في بعض الحالات إلى تأخير التقدم في إنجاز الاستعراضات، بينما ساعد في حالات أخرى على إحراز تقدم في الاستعراضات التي كانت معطلة بسبب عدم تجاوب جهات الوصل السابقة. وفي حالات التبديل، كان التسليم الداخلي للمسؤوليات فيما بين جهات الوصل والتواصل في الوقت المناسب من خلال البعثات الدائمة فعالين في منع المزيد من حالات التأخر في إحراز تقدم بشأن الاستعراضات القطرية المتأثرة بمثل هذه التغييرات.

15- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، لم تكن 14,2 في المائة (27 دولة طرفا) من الأطراف المشاركة في الآلية والبالغ عددها 189 قد رشحت بعد جهات الوصل التابعة لها. وقد أثرت الترشيحات المنتظرة لتلك الدول الأطراف الـ 27 على بدء 67 استعراضا قطريا. ورغم انخفاض عدد الترشيحات المنتظرة، في وقت إعداد التقرير، لم يكن ما مجموعه 116 استعراضا قطريا قد بدأ بعد، بما في ذلك 49 استعراضا قطريا كانت لا تزال تنتظر عقد الاجتماعات التشاورية الأولية بسبب عدم استجابة جهات الوصل. وفي هذا الصدد، تواصل الأمانة المتابعة وإرسال رسائل تذكيرية عبر جميع القنوات المتاحة.

16- ويبين الشكل الأول عدد الاستعراضات المتأثرة بالترشيحات المنتظرة داخل كل مجموعة.

الشكل الأول

الاستعراضات المتأثرة بالتعيينات المنتظرة لجهات الوصل



17- وبذلت الأمانة جهوداً خاصة لمتابعة مسألة الترشيحات المنتظرة مع الدول الأطراف عن طريق الاتصال بالبعثات الدائمة وعقد جلسات إحاطة من أجلها والتواصل مع النظراء الوطنيين ذوي الصلة، ومن خلال المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، حسب الاقتضاء. وبذل رئيس مؤتمر الأطراف جهوداً إضافية لتذكير الدول الأطراف بضرورة التقيد بالتزامها بترشيح جهات وصل وخبراء حكوميين من أجل عملية الاستعراض في وقت مناسب.

18- وعملاً بالفقرة 6 من المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، ينبغي للدول الأطراف أيضاً أن تعين، في غضون أربعة أسابيع من بدء مشاركتها في عملية الاستعراض، خبراء حكوميين لإجراء الاستعراض القطري. وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كانت الدول الأطراف قد رشحت 1 006 خبراء حكوميين (منهم 391، أو 33,9 في المائة من النساء) للمشاركة في عملية الاستعراض.

19- وبالإضافة إلى ذلك، كانت 15 دولة طرفاً قد رشحت مراقبين حتى 29 شباط/فبراير 2024. والمراقبون هم أفراد تعينهم الدول الأطراف في سياق استعراضاتها القطرية ويسمح لهم بالاطلاع فقط على منصة "RevMod" الإلكترونية، وهي النمطة الآمنة لبوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، أي الوصول دون إمكانية تنفيذ أي إجراءات أو تعديل أي محتوى.

20- ويتضمن قسم الموجزات القطرية⁽⁴⁾، على الموقع الشبكي للآلية، معلومات عامة متاحة للاطلاع العام عن جهات الوصل المعينة، أما تفاصيل الاتصال بجهات الوصل والخبراء الحكوميين فهي متاحة للمستعملين المسجلين في منصة "RevMod".

ثالثاً - التقدم المحرز في استعراض المجموعة المواضيعية الأولى

21- قرر مؤتمر الأطراف، في قراره 1/9 أن تتناول آلية الاستعراض بالتدرج جميع مواد الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. ولتيسير هذا النهج، قُسمت المواد إلى أربع مجموعات مواضيعية. وكان من المقرر أن يستغرق استعراض تنفيذ كل مجموعة منها سنتين، وهي ما تعتبر المرحلة الاستعراضية.

(4) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-untoc/country-profile.html

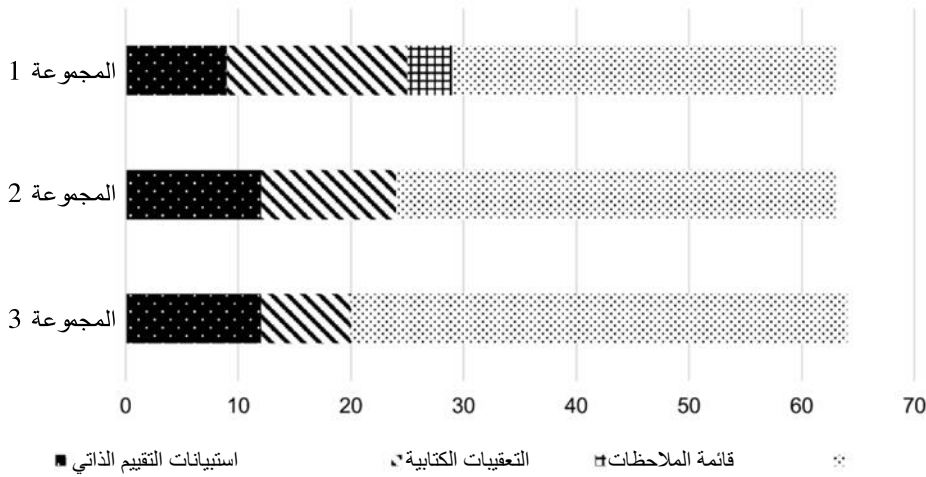
وتشمل المجموعة المواضيعية الأولى قيد الاستعراض الأحكام المتعلقة بالتجريم والولاية القضائية في الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

22- ووفقا لخطة العمل المتعددة السنوات المتعلقة بعمل الآلية والمبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية، استهلّت كافة المجموعات الثلاث من الأطراف المشاركة، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استعراضاتها القطرية لتنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى: بدأت المجموعة الأولى في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، والمجموعة الثانية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، والمجموعة الثالثة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

23- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كان العمل يتقدم في 73 استعراضا فقط من أصل 189 استعراضا. ووصل ثلاثة وثلاثون استعراضا إلى مرحلة إعداد الردود على استبيان التقييم الذاتي، وكان 36 استعراضا في مرحلة التعقيب الكتابي، وبلغت 4 استعراضات مرحلة إعداد قوائم بالملاحظات، على النحو المبين في الشكل الثاني.

الشكل الثاني

حالة الاستعراضات القطرية، حسب المجموعة



24- ووفقا للإطار الزمني لكل مرحلة استعراضية الوارد في الإجراءات والقواعد، كان من المقرر أن تكون المجموعة الأولى من الدول الأطراف المستعرضة قد اختتمت مرحلتها الاستعراضية الأولى خلال عامين، أي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022. ولكن في وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن أي من الدول الأطراف قد اختتمت استعراضاتها القطرية لتنفيذ المواد المحددة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى.

25- ولكي يبدأ استعراض المجموعة المواضيعية التالية، التي ستركز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة (المجموعة المواضيعية الرابعة)، يجب أن تُتم المجموعة الأولى من الأطراف في المائة من الاستعراضات المتوخاة منها، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

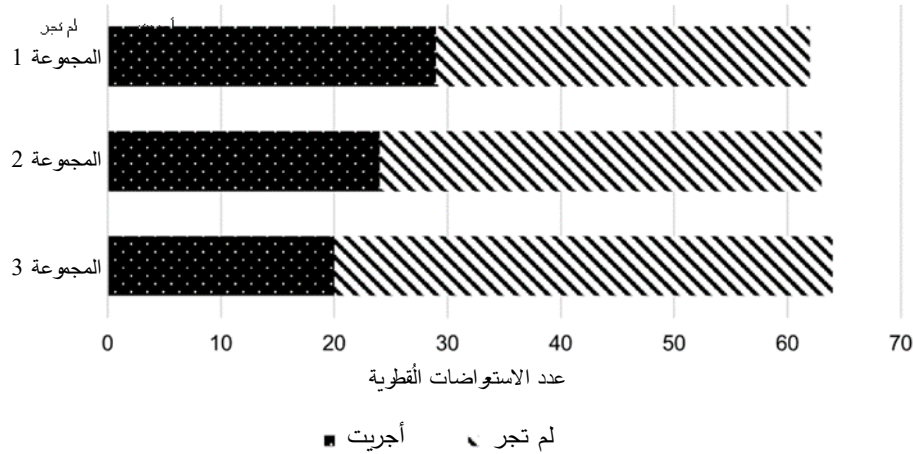
ألف- الخطوات الأولية والتحضيرية للاستعراض القطري

26- بمجرد تعيين جهات الوصل الثلاث المشاركة في الاستعراض القطري، جهة واحدة تمثل الدولة الطرف المستعرضة وجهتان أخريان تمثلان الدولتين الطرفين المستعرضتين، يتعين على الدولة الطرف المستعرضة إجراء مشاورات مع الدولتين المستعرضتين من أجل تحديد الأطر الزمنية للاستعراض القطري

ومتطلباته. ويجدر بالذكر، في هذا الصدد، أن نسبة الاستعراضات الفُطرية التي بدأت من خلال مشاورات أولية مع الأطراف المعنية لم تزد، حتى 29 شباط/فبراير 2024، على 38,6 في المائة من جميع الاستعراضات الفُطرية (73 إجمالاً، معظمها في المجموعة الأولى)، كما هو مبين في الشكل الثالث، وذلك على الرغم من المحاولات المتعددة التي بذلتها الأمانة لتيسير تنظيم اجتماعات من هذا القبيل.

الشكل الثالث

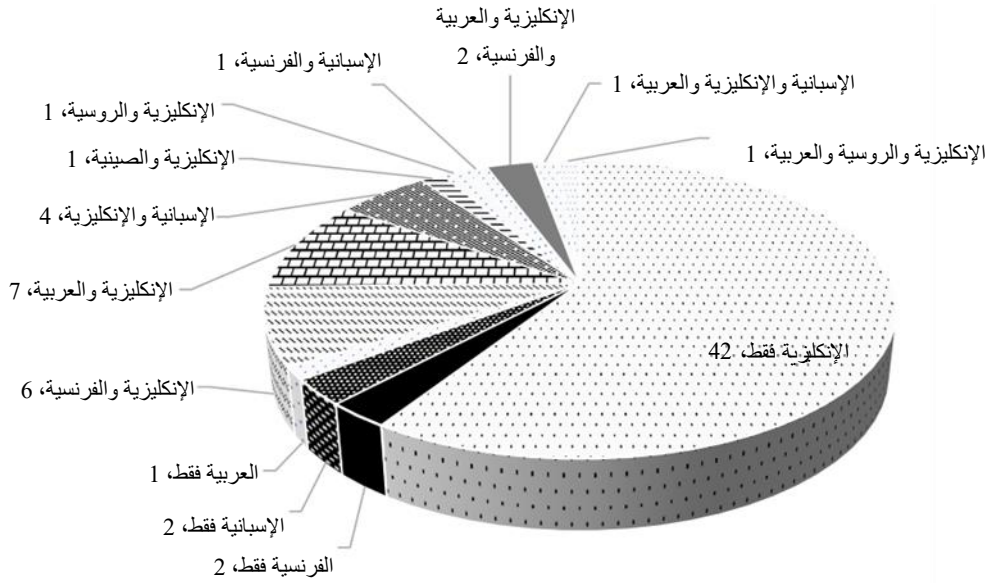
عدد الاستعراضات الفُطرية التي أُجريت بشأنها مشاورات أولية



27- وفي بداية كل استعراض فُطري، تتفق الأطراف المعنية خلال المشاورات الأولية المشار إليها أعلاه على اللغات التي ستستخدمها لإجرائه، آخذة في الاعتبار أنه، عملاً بالفقرة 50 من الإجراءات والقواعد، يجوز لها استخدام لغة واحدة أو لغتين من لغات العمل الست للآلية أو، في ظروف استثنائية، ثلاث لغات.

28- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، اتفقت الدول الأطراف على استخدام لغة واحدة فقط في أغلبية الاجتماعات التشاورية الأولية التي عُقدت (47 استعراضاً، أو 64,3 في المائة من المجموع). وتقرر إجراء اثنين وأربعين استعراضاً باللغة الإنكليزية، واستعراضين باللغة الفرنسية، واستعراضين باللغة الإسبانية، واستعراض واحد باللغة العربية. وفي أربع حالات، اتفقت الأطراف على إجراء الاستعراض بثلاث لغات (من بين اللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية)، أما في الاجتماعات التشاورية الأولية المتبقية، فقد اتفقت الدول الأطراف على استخدام لغتين. وتقرر إجراء ستة من تلك الاستعراضات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وسبعة باللغتين الإنكليزية والعربية، وأربعة باللغتين الإسبانية والإنكليزية، واستعراض واحد باللغتين الإنكليزية والروسية، وواحد باللغتين الإنكليزية والصينية، وواحد باللغتين الإسبانية والفرنسية. وفي حالتين، لم تتمكن الدول من التوصل إلى اتفاق بشأن اللغات التي سيجري استخدامها في الاستعراض، ولا يزال القرار في هذا الصدد قيد النظر. ويبين الشكل الرابع اللغات المختارة لإجراء الاستعراضات.

الشكل الرابع
اللغات المختارة لإجراء الاستعراضات



29- وفي عدد قليل من الاستعراضات القطرية الأخرى، كانت الأطراف إما لا تزال تناقش لغة أو لغات العمل التي يجب اعتمادها أو لم تناقشها بعد بسبب عدم توفر موارد لتيسير ترجمة المدخلات المكتوبة.

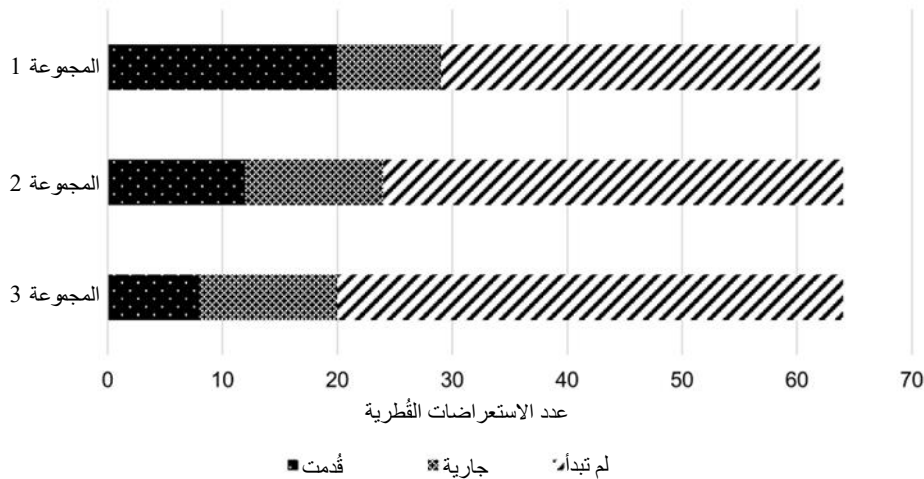
باء - استبيانات التقييم الذاتي

30- وفقا للفقرة 34 من الإجراءات والقواعد، يتعين على كل دولة طرف مستعرضة أن تقدم ردها على استبيان التقييم الذاتي إلى الدولتين الطرفين المستعرضتين في غضون فترة زمنية معقولة أقصاها ستة أشهر.

31- وكان من المفترض، وفقا للإطار الزمني الإرشادي الوارد في المبادئ التوجيهية لإنجاز الاستعراضات القطرية، أن تكون جميع استبيانات التقييم الذاتي الخاصة باستعراض تنفيذ المجموعة المواضيعية الأولى قد استوفيت بحلول وقت إعداد هذا التقرير. ولكن لم يستوف تلك الاستبيانات ويقدمها سوى 40 طرفا. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم 33 طرفا حاليا بإعداد ردودهم على استبيانات التقييم الذاتي. وكان من بين الأسباب الشائعة التي ساققتها جهات الوصل لتبرير التأخير صعوبات التنسيق وجمع المعلومات وإجراءات الموافقة و"الفجوة الرقمية". ويبين الشكل الخامس التقدم المحرز في الاستعراضات القطرية لدى كل مجموعة من الأطراف فيما يتعلق باستبيانات التقييم الذاتي.

الشكل الخامس

حالة التقدم المحرز بخصوص استبيانات التقييم الذاتي، حسب المجموعة



32- وللتغلب على تلك التحديات وتعزيز التعاون وتوفير فرص للتعلم للدول الأطراف وفيما بينها، أتاحت الأمانة الردود على استبيانات التقييم الذاتي للأطراف المشاركة من خلال منصة "RevMod"، وفقاً للفقرة 40 من الإجراءات والقواعد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إتاحة تلك الردود للاطلاع العام، بناءً على طلب الأطراف المشاركة، في قسم الموجزات القطرية (Country profiles) على الموقع الشبكي للآلية.

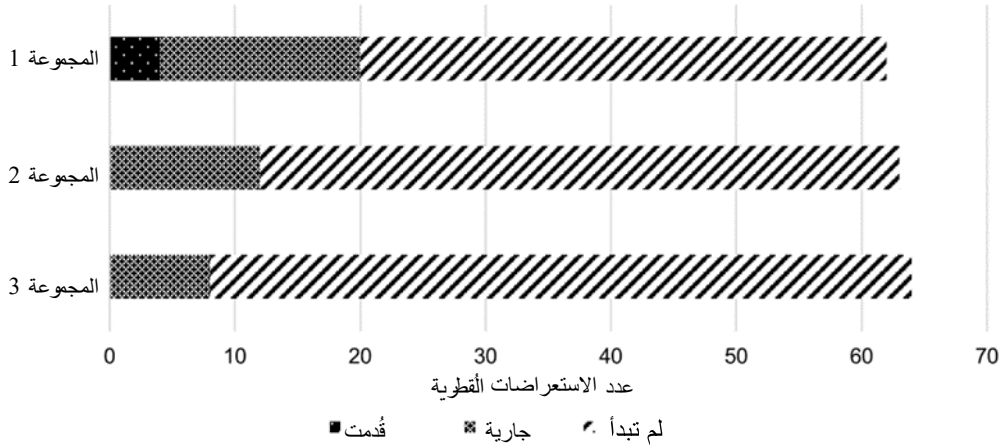
جيم - التعقيبات الكتابية

33- عملاً بالفقرة 35 من الإجراءات والقواعد، يتعين على الدولتين الطرفين المستعرضتين أن يقدمتا للدولة المستعرضة تعقيباً كتابياً على التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض، بما في ذلك أوجه النجاح في تنفيذها والتحديات التي تعترضه، في غضون فترة زمنية معقولة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تسلم الرد على استبيان التقييم الذاتي. ويتعين على الدولتين الطرفين المستعرضتين أن يعملتا معاً لتسيير هذه المرحلة من الاستعراض. ومن أجل تيسير تعاونهما على نحو سلس، تقترح الأمانة بصورة روتينية أن يناقشا التوزيع الممكن للمهام في بداية الاستعراض، وأن يبلغا جميع الأطراف بما إذا كانت هناك تأخيرات متوقعة تتطلب تمديد الأطر الزمنية.

34- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كان من بين الاستعراضات التي يتقدم العمل فيها والبالغ عددها 73 استعراضاً، 36 استعراضاً وصل إلى مرحلة التعقيبات الكتابية، و4 استعراضات فقط أتمت تلك المرحلة، كما هو مبين في الشكل السادس.

الشكل السادس

حالة التقدم المحرز بخصوص التعقيبات الكتابية، حسب المجموعة



دال - قوائم الملاحظات وملخصاتها

35- يُختتم كل استعراض قُطري بإعداد ونشر قائمة بالملاحظات عن تنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية قيد الاستعراض وملخص لهذه القائمة. وتعد الدولتان المستعرضتان، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الدولة الطرف المستعرضة وبمساعدة الأمانة، هذه القائمة التي تبين أي ثغرات وتحديات قائمة في تنفيذ الأحكام المستعرضة، والممارسات الفضلى والاقتراحات المطروحة وأي احتياجات مستبانة من المساعدة التقنية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.

36- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، لم تكن أي قوائم للملاحظات قد وضعت في صيغتها النهائية، رغم أنه كان من المفترض في الإطار الزمني الإرشادي الوارد في المبادئ التوجيهية لإنجاز الاستعراضات القُطرية بأن تكون المجموعة الأولى قد اختتمت قوائم الملاحظات وملخصاتها بحلول نهاية أيار/مايو 2022، والمجموعة الثانية بحلول نهاية نيسان/أبريل 2023. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن قد وصل إلى مرحلة وضع قوائم الملاحظات في صيغتها النهائية سوى 4 فقط من الاستعراضات القُطرية المتوخاة في المجموعة الأولى والبالغ عددها 62 استعراضاً.

37- ونتيجة لذلك، لم يتسن إجراء المناقشات المواضيعية، التي كان من المتوخى أن تعدها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، أو الإشارة إلى قوائم الملاحظات هذه في إعداد توصيات للمؤتمر، على النحو المبين في الإجراءات والقواعد. وإضافة إلى ذلك، وفي وقت إعداد التقرير، لم تحدد أي احتياجات من المساعدة التقنية.

رابعاً - الدعم المقدم من الأمانة

38- وفقاً للفقرة 54 من الإجراءات والقواعد، تُموّل الآلية في إطار نموذج تمويل مختلط يجمع بين الموارد الحالية للميزانية العادية المخصصة لمؤتمر الأطراف والتبرعات. وقد أنشأ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على ما طلبه المؤتمر في الإجراءات والقواعد، البرنامج العالمي لدعم آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (البرنامج العالمي لدعم الآلية) من أجل إدارة التبرعات التي تقدم إلى الآلية والتي تضمن تشغيلها بفعالية، بسبل منها توفير خدمات الأمانة والدعم، التي لا تغطيها الميزانية العادية الحالية.

39- وقد واصلت الأمانة تقديم الدعم للاستعراضات الفُطرية في كل مرحلة بسبل شتى، منها المتابعة المنهجية مع البعثات الدائمة وجهات الوصل، وتقديم إرشادات تقنية بشأن عملية الاستعراض ومتطلباتها، وتيسير التواصل واللقاءات بين الأطراف، ورصد التقدم المحرز في الاستعراضات وفقا للأطر الزمنية واللغات المتفق عليها، وإسداء المشورة بشأن الاستخدام الفعال لمنصة "RevMod". وقدمت الأمانة أيضا، عند الطلب، توجيهات عامة بشأن إعداد التعقيبات الكتابية إلى عدة دول مستعرضة.

40- وواصلت الأمانة استكشاف أوجه التأزر مع المهام الأخرى لمكتب المخدرات والجريمة بغرض تيسير تبادل المعلومات وبناء القدرات بالحضور الشخصي. وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كانت الأمانة قد شاركت في ما مجموعه سبعة أنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، في البوسنة والهرسك وصربيا (كانون الثاني/يناير 2022)، والمكسيك (أيار/مايو 2022)، وكوت ديفوار (أيلول/سبتمبر 2022)، وباكستان (أيلول/سبتمبر 2022)، وكينيا (آب/أغسطس 2023)، ومقدونيا الشمالية (كانون الثاني/يناير 2024).

41- وواصلت الأمانة أيضا تيسير تبادل المعارف والممارسات الفضلى التي تكتسبها جهات الوصل من خلال إجراء الاستعراضات الفُطرية. وفي هذا الصدد، عقدت فعاليات رفيعة المستوى على هامش الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة، بمشاركة ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والممارسين في مجال العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني.

42- وفي شباط/فبراير 2024، نظمت الأمانة جلسة إحاطة عن تشغيل الآلية حضرها 193 من ممثلي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة (فينا) وجهات الوصل والخبراء الحكوميين من ما مجموعه 89 دولة عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذه الفعالية، قدمت الأمانة معلومات عن حالة عملية الاستعراض، وقدمت لمحة عامة عالمية وخمس لمحات إقليمية، وسلطت الضوء على الإنجازات والتحديات التي وجّهت حتى ذلك الحين في سياق العملية. كما عرضت أمثلة على التعاون مع برامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة العالمية الأخرى ومع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب ومكاتب الاتصال، من أجل إبراز أوجه التأزر التي عملت الأمانة على تطويرها بغرض مواصلة تعزيز قدرتها على دعم الدول الأطراف في سياق الآلية. وخلال جلسة الإحاطة، شارك ممثلو الدول الأعضاء في استقصاء طوعي لردود الفعل بشأن احتياجاتهم من المساعدة فيما يتعلق بمشاركتهم في الآلية. وتلقت الأمانة ما مجموعه 69 طلبا من 16 دولة عضوا، على النحو التالي: 15 طلبا للتدريب العام على جوانب الآلية ومراحلها لتيسير فهم العملية والمشاركة فيها على نحو أفضل؛ و15 طلبا للتدريب على استخدام منصة "RevMod"؛ و10 طلبات لعقد جلسات إحاطة منتظمة بشأن حالة الآلية؛ و9 طلبات للتدريب المركز على استبيانات التقييم الذاتي بشأن الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها؛ و9 طلبات لتيسير التنسيق والتواصل مع النظراء؛ و8 طلبات للحصول على الدعم في ملء استبيانات التقييم الذاتي؛ و3 طلبات للمساعدة بشأن جوانب أخرى.

ألف- التدريب وبناء القدرات

43- منذ عام 2020، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة جلسات إحاطة ودورات تدريبية إلى 236 3 مسؤولا حكوميا من 153 دولة طرفا، باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وباللغة البرتغالية، من خلال البرنامج العالمي لدعم الآلية، الأمر الذي أتاح الفرصة لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة للتعرف على منهجية عملية الاستعراض وكيفية استعمال منصة "RevMod".

44- وقُدمت المساعدة إلى جهات الوصل والخبراء الحكوميين في إنشاء حسابات لهم للدخول إلى منصة "RevMod" وقُدمت لهم المشورة بشأن الجوانب الموضوعية والإجرائية لعملية الاستعراض.

باء - الأدوات والموارد والسماوات الجديدة لمنصة "RevMod"

45- من أجل دعم جهات الوصل والخبراء الحكوميين في عملية الاستعراض، طور المكتب المعني بالمخدرات والجريمة موارد كثيرة وأتاحها، ولا سيما⁽⁵⁾:

(أ) نميطة للتعلم الإلكتروني بشأن الآلية واستخدام منصة "RevMod" بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ب) أدلة عملية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين بشأن استخدام منصة "RevMod"؛

(ج) دليل إرشادي لجهات الوصل بشأن التحضير للاجتماع التشاوري الأولي؛

(د) خلاصة وافية للوثائق الأساسية توفر معلومات شاملة عن تشغيل الآلية، وهي متاحة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(هـ) مجموعة من التوصيات بشأن الآلية قدمتها الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، ومجموعة من الملاحظات أعدها رؤساء الحوارات البناءة بشأن عملية الاستعراض.

46- وإضافة إلى ذلك، أتاح المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لجهات الوصل والخبراء الحكوميين إمكانية الوصول إلى مجموعة من الأدوات والمواد التي أعدها من أجل تفسير وتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، من بينها أحكام تشريعية نموذجية وقوانين نموذجية وأدلة تشريعية لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

47- واستجابة للطلبات والتعليقات ذات الصلة الواردة من جهات الوصل، طبق نظام جديد للإخطار بالبريد الإلكتروني على منصة "RevMod" ترسل من خلاله رسائل إلكترونية منتظمة تتضمن معلومات عن التطورات الجديدة في إطار مختلف مراحل الاستعراض ورسائل إلكترونية شهرية تتضمن ملخصات للتطورات الأخيرة، من أجل تيسير عمل جهات الوصل والخبراء الحكوميين.

48- واستجابة للطلبات والتعليقات ذات الصلة التي أبدت خلال اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف، أدخلت وظيفة جديدة بعنوان "Submissions" (الوثائق المقدمة) في منصة "RevMod"، تمكّن المستعملين من تنزيل استبيانات التقييم الذاتي المستوفاة التي سبق تقديمها وقوائم الملاحظات وملخصاتها بعد تقديمها وإتاحتها.

49- ولتعزيز قدرة الأمانة على تحليل المعلومات وإصدار الإحصاءات اللازمة لإعداد التقارير المقرر تقديمها، أضافت الأمانة وظيفة إحصائية جديدة إلى منصة "RevMod". وهذه الوظيفة، المتاحة فقط للأمانة، تمكّن من تقديم تحليل أساسي للبيانات الكمية المتعلقة بالردود على استبيانات التقييم الذاتي التي تقدمها الدول الأطراف المستعرضة.

50- ولدعم تعدد اللغات في إطار لغات عمل الآلية، أتيح الدعم من الأمانة في شكل ترجمة آلية مؤتمتة لجهات الوصل التي طلبتها كحل مؤقت لتلبية احتياجات بعض الدول الأطراف المتعلقة بالترجمات العملية للوثائق التي تعد في إطار عملية الاستعراض الفطري، ولا سيما الردود على استبيانات التقييم الذاتي، والتعليقات الكتابية، وقوائم الملاحظات. ويسمح هذا الحل بالترجمة غير الرسمية إلى جميع اللغات الرسمية

(5) متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unodc.org/unodc/en/organized-crime/intro/review-mechanism-.untoc/resources.html

للأمم المتحدة. واستجابات الأمانة حتى الآن لطلب واحد من هذه الطلبات، وقامت بتيسير ترجمة استبيان للتقييم الذاتي من الإنكليزية إلى الفرنسية.

خامسا - الحوارات البناءة والتفاعل مع أصحاب المصلحة المعنيين

ألف- الحوارات البناءة

51- سعيا إلى تعزيز التفاعل المثمر مع الجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، عُقدت حوارات بناءة بشأن عملية الاستعراض مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بعد اختتام اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف. ونُظمت السلسلة الأولى من الحوارات البناءة حول عملية الاستعراض في عام 2022 بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، دون خدمات للترجمة الشفوية، وحضرها أكثر من 200 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين مثلوا لفيغا من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ودوائر القطاع الخاص والدول الأطراف والدول الموقعة وغير الموقعة والمنظمات الحكومية الدولية. وأُنحت لمؤتمر الأطراف ملخصات لتلك الحوارات البناءة أعدها رؤساء جلسات الحوار في شكل ورقة اجتماع⁽⁶⁾. وحضر السلسلة الثانية من الحوارات البناءة، التي عقدت في عام 2023، 328 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين الذين مثلوا 299 منظمة غير حكومية و15 مؤسسة أكاديمية و14 من كيانات القطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلي 72 دولة عضوا ومنظمة حكومية دولية واحدة.

52- وفي عام 2023، بدأ رئيس الحوارات البناءة (أو الرؤساء المشاركون، حسب الاقتضاء) في تسجيل الملاحظات الناشئة عن المناقشات التي جرت في موجزات اجتماعاتهم.

53- وفي الملاحظات الـ22 المسجلة في عام 2023، سلط الرئيس (أو الرؤساء المشاركون) الضوء على عدة جوانب هامة تتعلق بالتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في تدابير مجال التصدي للجريمة المنظمة، بما في ذلك: تحسين جمع وتحليل البيانات فيما يتعلق بأثر الجريمة المنظمة على المجتمعات؛ والاستفادة من التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي في استبانة ضحايا الجريمة وتحديد هويتهم؛ وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحماية الضحايا في مكافحة الجريمة المنظمة؛ وزيادة الجهود الرامية إلى توفير التعليم وتعزيز فرص ريادة الأعمال وخلق فرص عمل للشباب، وبالتالي المساهمة في الحد من الجريمة.

باء - التفاعل مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين

54- يدعم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة العمل على بناء قدرات أصحاب المصلحة غير الحكوميين من أجل أن يشاركوا مشاركة بناءة في عملية الاستعراض من خلال مشروعه المعروف باسم "SE4U" الذي يهدف إلى إشراكهم في تنفيذ الاتفاقية وتشغيل الآلية والاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة، وفقا للفقرة 53 من الإجراءات والقواعد.

55- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان أكثر من 500 2 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين من 134 بلدا قد تلقوا تدريباً على عملية الاستعراض وسبل التعاون مع الدول الأعضاء، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل، وتقديم دورات تدريبية ذاتية الوتيرة على الإنترنت، واستخدام موارد أخرى⁽⁷⁾. ولتيسير التعاون

(6) CTOC/COP/2022/CRP.3.

(7) انظر، على سبيل المثال، UNODC, *Toolkit on Stakeholder Engagement: Implementing the United Nations*

UNODC, *Guide for Civil and Convention against Transnational Organized Crime (UNTOC)* (Vienna, 2020)

.*Society Community Engagement with the UNTOC Review Mechanism* (Vienna, 2020)

والترابط الشبكي بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين ذوي الصلة بغرض مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، أنشئ في إطار مشروع "SE4U" مركز معرفي باسم "WhatsOn" يجمع بين العديد من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، وهو يضم حاليا 533 عضوا يعملون في 136 بلدا.

56- وحتى 29 شباط/فبراير 2024، كان المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد يسر استهلال ثلاث عمليات للمشاركة تقودها الحكومات بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة، في ثلاثة بلدان (باكستان وكينيا والمكسيك) تحت اسم "مبادرات تجريبية طوعية" بموافقة الأطراف قيد الاستعراض، من أجل تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين في الاستعراضات القطرية، وفقا للفقرة 23 من الإجراءات والقواعد.

سادسا - مواضيع مطروحة للنظر فيها

57- استنادا إلى المناقشات ذات الصلة على النحو المبين في تقارير اجتماعات الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف المعقودة حتى الآن، لعل الفريق العامل يود أن يوجه تركيز مداولاته على المواضيع التالية:

(أ) القيام، وفقا للفقرة 42 من الإجراءات والقواعد، بتبادل الممارسات والخبرات الجيدة المتصلة بملء استبيانات التقييم الذاتي؛

(ب) تحديد الممارسات الرامية إلى تعزيز المشاركة الشخصية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في اجتماعات مؤتمر الأطراف وأفرقة العاملة لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بعملية الاستعراض، وفقا للمبادئ التوجيهية للآلية؛

(ج) استبانة التحديات التي تعوق إتمام كل خطوة من خطوات الاستعراضات القطرية في الوقت المناسب والانتقال من المجموعة المواضيعية الأولى إلى المجموعة التالية لها وتحديد التدابير اللازمة للتصدي لتلك التحديات؛

(د) استبانة الممارسات التي من شأنها ضمان مشاركة جميع الدول الأطراف المعنية في الوقت المناسب في عملية الاستعراض؛

(هـ) تحديد الاحتياجات اللازمة في مجالات المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بتشغيل الآلية، والاستجابة لتلك التحديات؛

(و) ضمان التعددية اللغوية أو تيسيرها في الأعمال المتعلقة بعملية الاستعراض، بما في ذلك الحوارات البناءة؛

(ز) التعريف بالتجارب الوطنية في استعراض تنفيذ المواد المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الأولى المتعلقة بأحكام التجريم والولاية القضائية، بما في ذلك التحديات المواجهة والدروس المستفادة؛

(ح) النظر في أسلوب مشاركة الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها التي انضمت بعد إنشاء الآلية في عملية الاستعراض؛

(ط) التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركتهم في إعداد الردود على استبيانات التقييم الذاتي؛

(ي) ضمان استمرار عمل الآلية، بما يشمل تيسير تنفيذ الملاحظات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية المنجزة.

سابعاً - المتابعة والتوصيات الممكنة

58- حتى عام 2023، وفي إطار البند الدائم في جدول الأعمال المتعلق بالآلية، اعتمدت الدول الأطراف 16 توصية في اجتماعات الأفرقة العاملة.

59- وفي التوصيات التي اعتمدت حتى الآن، سلطت الدول الأطراف الضوء، ضمن جملة أمور، على ما يلي: الحاجة الملحة إلى الإسراع بترشيح جهات وصل وخبراء حكوميين؛ والحاجة إلى الالتزام بالجدول الزمني المتوقع عليه لعملية الاستعراض؛ وإمكانية قيام الدول الأطراف بإدراج احتياجاتها من المساعدة التقنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والتقدم المحرز في استعراضاتها القطرية؛ والحاجة إلى التصدي للتحديات المتعلقة باستخدام لغات متعددة وترجمة الوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الدول الأطراف على تقديم تبرعات إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لضمان توافر ما يكفي من موارد مالية وتقنية وبشرية لدعم مشاركة جميع الأطراف في الآلية دعماً فعالاً. وعلاوة على ذلك، دعت الدول الأطراف الأمانة إلى تنظيم جلسات إحاطة منتظمة عن حالة الآلية.

60- ولعل الفريق العامل يود أن يقدم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأطراف أن تعزز جهودها الرامية إلى التقيد بالجدول الزمني لعملية الاستعراض، بسبل منها ضمان استجابة جهات الوصل واستمرار مشاركتها؛

(ب) تُشجّع الدول الأطراف على أن تنظر في تعيين جهات وصل وخبراء حكوميين لديها معرفة بلغات عمل الآلية بغية تيسير التواصل مع النظراء، من أجل ضمان إجراء عملية الاستعراض في الوقت المناسب؛

(ج) ينبغي للدول الأطراف أن تكفل قيام جهات الوصل والخبراء الحكوميين المعيّنين بأداء واجباتهم في الوقت المناسب، وأن تتخذ الترتيبات اللازمة لتسليم المهام في حالات التبديل لتيسير إحراز تقدم في العملية دون تأخير؛

(د) ينبغي للدول الأطراف أن تنظر في نشر ردودها على استبيان التقييم الذاتي والحوار اللاحق والوثائق الإضافية، كلياً أو جزئياً، بما يشمل النشر في قسم الموجزات القطرية (Country Profiles) على الموقع الشبكي للآلية، وفقاً للفقرة 41 من الإجراءات والقواعد؛

(هـ) ينبغي تشجيع الدول الأطراف على أن تتبادل الممارسات والخبرات الجيدة المتعلقة بملاء استبيانات التقييم الذاتي، وفقاً للفقرة 42 من الإجراءات والقواعد؛

(و) من أجل دعم الدول الأطراف قيد الاستعراض وتعزيز الاتساق عبر الاستعراضات القطرية، ينبغي للمكتب أن يضع توجيهات لدعم ملاء استبيانات التقييم الذاتي؛

(ز) ينبغي لمكتب المخدرات والجريمة أن يدعم جمع المعلومات ذات الصلة عن الممارسات الجيدة والخبرات والمنهجية التي اعتمدها الدول المستعرضة في إعداد التعقيبات الكتابية بغرض وضع توجيهات لضمان إحراز تقدم فعال في الاستعراضات القطرية؛

(ح) ينبغي تشجيع الدول الأطراف على تيسير المشاركة الشخصية لجهات الوصل والخبراء الحكوميين في اجتماعات مؤتمر الأطراف وأفرقتها العاملة لتبادل الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بعملية الاستعراض، وفقاً للمبادئ التوجيهية للآلية؛

- (ط) ينبغي لمكتب المخدرات والجريمة أن ييسر تبادل التجارب والدروس المستفادة فيما بين الدول الأطراف من خلال مشاركتها في عملية الاستعراض، بسبل منها مواصلة الجهود الرامية إلى تنظيم دورات تدريبية ودورات لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، رهنا بتوافر الموارد؛
- (ي) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في وضع طرائق بشأن المشاركة من جانب الأطراف الجديدة في اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها؛
- (ك) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين، وبالأخص المنظمات الشعبية، في جمع وتحليل البيانات ذات الصلة وفي تصميم تدابير للتصدي للجريمة المنظمة تضع حقوق الضحايا في صميمها؛
- (ل) ينبغي للدول الأطراف أن تنتظر في تقديم تبرعات إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لضمان توافر موارد كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها لتشغيل الآلية وأمانتها على النحو المتوخى في الإجراءات والقواعد، وتناول طلبات المساعدة والدعم الإضافية في سياق العملية؛
- (م) ينبغي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تعزيز الخصائص الوظيفية لمنصة "RevMod" من أجل تحسين إمكانية وصول جهات الوصل والخبراء الحكوميين إليها، وإطلاق قدراتها الكاملة في مجال جمع البيانات وتحليلها وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة، رهنا بتوافر الموارد.